



الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين

U.N.P.E.F

الموقع الإلكتروني www.news.unpef.dz

المكتب الوطني : 01 شارع محمد مادة - ساحة أول ماي - الجزائر



الجزائر في 22 ديسمبر 2018.

بيان الدورة الطارئة للمجلس الوطني

تزامنا و نهاية الفصل الأول من العام الدراسي الذي ميزته النتائج الدراسية الهزيلة، و التي أثارت جدلاً كبيراً لدى الرأي العام و أولياء التلاميذ حول مدى نجاعة السياسة المعتمدة للنهوض بالمدرسة إلى مستوى الجودة الموعود بها، و في ظرف يعرف فيه عمال و موظفو القطاع تدمراً و غلياناً شديدين من جراء انتهاج وزارة التربية الوطنية لسياسة الأذن الصماء اتجاه كل الأصوات التحذيرية من مغبة الاستمرار في غلق أبواب التفاوض الجماعي و المضيبي في التضييق على حرية ممارسة العمل النقابي وطنياً و محلياً، تنعقد الدورة الطارئة للمجلس الوطني بتاريخ يوم السبت 22 ديسمبر 2018 بالمقر الوطني لدراسة و تحليل الأوضاع، و بعد تلاوة التقارير الخاصة بالجمعيات العامة الولائية، خلص المجلس إلى التأكيد على:

- مباركة تأسيس كنفدرالية النقابات الجزائرية (C.S.A) التي لظالما انتظرها العمال لاثناء الساحة النقابية و المساهمة في الحوار الاجتماعي الوطني.
- التنديد بسياسة الوزارة في تسيير القطاع بقرارات و تعليمات فوقية و الففز على مبدأ الشراكة مع النقابات و تثمين قرار المكتب الوطني المتخذ في إطار تكتل نقابات التربية و المتعلق بمقاطعة نشاطات و اجتماعات وزارة التربية و انسحابه من ميثاق أخلاقيات قطاع التربية.
- الرفض المطلق لسياسة تسوية الحسابات مع القيادات النقابية في أروقة المحاكم على غرار ما يحدث مع رئيس اللجنة الوطنية للعلوم الاسلامية.
- التمسك بالتقاعد النسبي و دون شرط السن و كل المطالب المرفوعة في إطار كنفدرالية النقابات الجزائرية (القدرة الشرائية، قانون العمل و الحريات النقابية..).
- التوزيع العادل للثروة الوطنية بإعادة النظر في الشبكة الاستدلالية للأجور بما يقلص الفجوة بين فئات المجتمع.
- الإفراج عن القانون الخاص مع التحذير من مغبة الففز على عمل اللجنة التقنية المشتركة في معالجة اختلالاته.
- التطبيق الفوري للمرسوم الرئاسي رقم 266/14 بأثر رجعي منذ تاريخ صدوره، و استدراك الأسلاك التي مسها الاجحاف في التصنيف الجديد (موظفي المصالح الاقتصادية، المساعدين و المشرفين التربويين، موظفي التوجيه و الارشاد المدرسي و موظفي المخابر).
- إنصاف الأساتذة المتكولين بعد 2012/06/03 في الاستفادة من حقهم في الترقية إلى رتبة مكون بتمثين خبرتهم المهنية المكتسبة.
- التحذير من محاولة المساس بحق عمال و أساتذة و موظفي القطاع من العطل المرضية و عطلة نهاية الأسبوع المكفولة بقوانين الجمهورية.
- تخفيض الحجم الساعي للأساتذة في كل الأطوار بما يتماشى و المقاييس المعمول بها دولياً.
- الكشف عن عدد الأنصبه البيداغوجية المخصصة للترقية و المعايير المعتمدة في حسابها مع جميع الرتب و لكل أسلاك التربية.
- توحيد الفهم و العدالة في الاستفادة من منحة الامتياز مع ضرورة تحيين منحة المنطقة على أساس الأجر الرئيسي الجديد بدل ذلك المعتمد من سنة 1989.
- تحميل الوزارة مسؤولية أي إخفاق محتمل للمدرسة و ذلك نظراً لاستفرادها بكل القرارات المتعلقة بملف المنظومة التربوية.
- تحسين الوضعية الاجتماعية و المهنية للأسلاك المشتركة و العمال المهنيين بالإلغاء النهائي للمادة 87 مكرر و استحداث منحة معتبرة لهم.
- و نظراً لأقدام وزارة التربية الوطنية على غلق قنوات الحوار الجاد و سعيها للقضاء على حرية ممارسة العمل النقابي بمحاولة تحييد دور النقابات و اضعافها وطنياً و محلياً،

قرر المجلس الوطني ما يلي:

الدخول في سلسلة من الاحتجاجات تبدأ بإضراب وطني شامل لجميع الأسلاك و الرتب و تفويض المكتب الوطني لتحديد مدته و تاريخه في إطار التنسيق مع تكتل نقابات التربية في الاجتماع الذي سيعقد بتاريخ 07 جانفي 2019.

ختاماً: يدعو المجلس الوطني كل موظفي و عمال القطاع بمختلف رتبهم و أسلاكهم إلى رص الصفوف لإنجاح الإضراب و كل الحركات الاحتجاجية المقبلة من أجل تحقيق كل المطالب المشروعة.

"ما ضاع حق وراءه طالب"

